أكدوا أن الساحة الوطنية تمتلئ بالآلاف من المواطنين ذوي الكفاءة والخبرة

5 نواب يقترحون حظر إعادة تعيين المتقاعدين من الوزراء وشاغلي الوظائف القيادية

فتح المجال أمام القيادات الشابة لتتبوأ مكانتها وتنال حقها في شغل الوظائف والمناصب

المتقاعدون أدوا دورهم والاستعانة بالكفاءات منهم يجب أن لا تتجاوز سنتين كحد أقصى

مقدمو الاقتراح أكدوا على تحقيق العدالة والمساواة

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن حظر إعادة تعيين المتقاعدين من الوزراء وشاغلي الوظائف القيادية في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ومجالس إدارتها.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب بدر الحميدي وأسامة المناور، ومبارك العرو، ومهلهل المضف، ومرزوق الخليفة، بحظر تعيين أي من المتقاعدين من الوزراء السابقين وشاغلي الوظائف القيادية والخبراء والمستشارين، وأن تقتصر الاستعانة بالكفاءات غير المتوافرة في كوادر العاملين لمدة لا تتجاوز سنتين كحد أقصى لهذه الاستعانة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: يحظر على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من تاريخ العمل بهذا القانون إعادة تعيين أي من الوزراء السابقين وشاغلي الوظائف القيادية والخبراء والمستشارين المحالين إلى المعاش التقاعدي ممن يتقاضون معاشاً تقاعدياً وفقاً للنظم الوظيفية الخاضعين لها قبل إحالتهم إلى التقاعد أعضاء في أي من مجالس إدارات أي من الوزارات أو الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات المملوكة لها أو تشارك في مجالس إدارتها، وكذلك كافة اللجان المتخصصة أياً كانت طبيعة المهام المسندة إليها.

ويعتبر أي قرار يصدر من الجهة المختصة في هذا الشأن باطلاً بطلاناً مطلقاً بما يترتب على هذا البطلان من آثار.

مادة ثانية: مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز في الحالات التي يقدرها بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات من المتقاعدين، لأداء مهام بعينها ولمدة محدودة لا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها لسنة أخرى وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد المكافأة أو الميزة العينة أو المكافأة السنوية التي تتقرر له عن مقدار المعاش التقاعدي الشهري له.

مادة ثالثة: تلتزم كافة الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون بعدم تجديد عمل أو عضوية أي ممن ذكروا في المادة الأولى بانتهاء المدة المحددة بالقرارات الصادرة بشأنهم.

مادة رابعة: تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار يصدر من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

مادة خامسة: يلغى كل حكم أو قرار يخالف أحكام هذا القانون.

مادة سادسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نفاذه.

وجاء في المذكرة الإيضاحية إن تناول الدستور للعدالة والمساواة أسس من قواعد العمل لجميع المواطنين كما أن الوظيفة العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها. ويستهدف موظفو الدولة أداء وظائفهم المصلحة العامة «مادة 17 من الدستور» ويرتبط بها أحكام المادة 8 من الدستور من الالتزام بتحقيق الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

واستناداً إلى ما تبين في الواقع العملي الاتجاه غير المحدود بإعادة تعيين من يجري إحالتهم إلى التقاعد من شاغلي الوظائف القيادية أو العاملين من درجاتهم في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ومجالس إدارتها واللجان المختصة المتفرعة منها أو تلك التي يسند إليها اختصاصات بعينها أن تشغل دوماً كجزء من تشكيل جهاز الإداري والوظيفي بالعديد ممن شاغلي هذه الوظائف ممن سبق إحالتهم إلى التقاعد بل وتخصيص العديد من الرواتب العالية والمزايا الوظيفية إلى جانب المعاش التقاعدي.

وذلك في الوقت الذي تمتلئ الساحة الوطنية بالآلاف من المواطنين من ذوي الكفاءة والخبرة والإمكانات العلمية والإدارية ما يمكن أي من الجهات المشار إليها الإفادة منهم وأعمالهم بالترقية أو التعيين في هذه الوظائف أو عضوية مجالس الإدارة ما يفتح المجال أمام القيادات الشابة من أن تتبوأ مكانتها وتنال حقها في شغل الوظائف والمناصب التي هم أحق بها من المتقاعدين الذين أدوا دورهم فاعلاً بكل تقدير لسابق خبراتهم وإمكاناتهم بكل تقدير لجهودهم.

لذلك جاء هذا الاقتراح حيث نصت المادة الأولى منه على أن يحظر على كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وأياً كانت طبيعة عملها أن تعين في كوادرها الوظيفية أو مجالس إدارتها واللجان المتخصصة المتفرعة عنها أياً من المتقاعدين ممن سبق شغلهم الوزراء السابقين وشاغلي الوظائف القيادية والخبراء والمستشارين قبل إحالتهم إلى التقاعد.

ونصت المادة الثانية على جواز صدور قرار من مجلس الوزراء للاستعانة بخبرات وإمكانات المتقاعدين في أعمال بعينها تلتزم خبرات خاصة غير متوافرة في كوادر العاملين وذلك لمدة لا تتجاوز سنتين كحد أقصى لهذه الاستعانة، مع مراعاة الحد الأقصى للمكافأة أو المميزات العينة كما وردت بالمادة المذكورة.

ونصت المادة الثالثة على أن تصدر قرارات التجديد لشاغلي الوظائف الحالية بما فيها عضوية مجالس الإدارة واللجان بعد انتهاء مدة أي من هذه الجهات.

ونصت المادة الرابعة على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون بقرار من مجلس الوزراء.

لن نسمح لمن يهدد بالقوة والتطاول بالألفاظ أو بالبلطجة أو عرقلة أعمال الدولة

الهرشاني: من يسعون إلى رمي كرسي الخالد خارج المجلس.. هم ومن على شاكلتهم يستحقون الرمي

حمد الهرشاني

شن النائب حمد سيف الهرشاني هجوماً على «من يسعون إلى رمي كرسي سمو رئيس الوزراء صباح الخالد إلى خارج المجلس»، مؤكداً أنهم «هم ومن على شاكلتهم ومن يؤيدهم من يستحقون الرمي بالخارج، وكفى تطاولا ومحاولات الانقلاب على النظام والدستور والشرع والاعراف والاساءة للقضاء وضرب أسس الدولة»، مشدداً على أن «من يهدد بالقوة والتطاول بالالفاظ أو بالبلطجة أو عرقلة أعمال الدولة والمواطنين والمجلس في قاعة عبدالله السالم لن نسمح له».

وقال الهرشاني في تصريح صحافي أن «ما يحدث في جلسات المجلس بناءً على الدستور وماده التفسيرية واللوائح والاعراف والسوابق من المجلس التأسيسي إلى اليوم وكل شئ مثبت بالمحاضر والصوت والصورة»، مؤكداً أن الأغلبية الساحقة من الشعب الكويتي سيكونون سوراً منيعاً للكويت ولحكامها الصباح «واللي بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر».

وأضاف أن «هدفهم تعطيل مصالح البلاد والعباد وفرض مخططاتهم الخبيثة وتحريض الشعب الكويتي من أجل الفوضى، والأمور أصبحت واضحة، والبعض منهم يتكلم أن دول الخليج غير شرعية وبعيدة عن الإسلام بالصوت والصورة، ويقول أن ثورات الربيع العربي انطلقت من الكويت، ويقول أن الرجال والنساء والأطفال سيذهبون لبيوت أسرة الصباح ويقولوا لهم ارحلوا، وهذا مثبت بالصوت والصورة، ويقولون اتفقنا على استجوابات شيوخ الأسرة لاضعاف النظام وهذا أيضاً مثبت بالصوت والصورة»، مشدداً أن «كل أقوالهم افتراءات وتزوير ولا يعترفون بالدستور ولا الشرع ولا الأعراف»، مؤكداً أن «الكويت ليست لوحدها بل إنها ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي بقيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية والمصير واحد».

وتمنى الهرشاني من الجميع «مراجعة النفس وتحمل المسؤولية، وأعيد وأكرر لن نسمح بتدمير بلادنا فيجب الوقوف خلف قيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الأمين مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظهم الله ورعاهم، حفظ الله الكويت وشعبها».

أكد أن هناك العديد من الحالات التي تضررت بسبب القرار

الخنفور يطالب بنك الائتمان بالتراجع عن تعديل شروط القرض الاجتماعي

سعد الخنفور

طالب النائب سعد الخنفور وزير المالية وقيادات بنك الائتمان بالتراجع عن القرار رقم 906 / 2019 الصادر من البنك الذي تم بمقتضاه تعديل شروط القرض الاجتماعي والذي نص بعد التعديل على «ألا يكون مضى على الزواج أكثر من سنتين بدلا من خمس سنوات».

وطالب الخنفور بالعودة مرة أخرى إلى اللائحة السابقة والتي كانت تشترط مضي خمس سنوات على الزواج، مؤكدا أن هناك العديد من الحالات تضررت من هذا القرار بسبب عدم علمهم به وعلى بنك الائتمان تصحيح هذا اللبس من منطلق التسهيل على المواطن.

وأشار الى انه «يجب أن تراعي وزارة المالية وكل الجهات الحكومية الأخرى القرارات الصادرة منها وضرورة أن تتوافق هذه القرارات مع مصالح المواطنين تسهيلا وليس تعقيدا لاسيما الشباب المقبل على تكوين أسرة وحياة اجتماعية جديدة».

لتخفيف ضغط العمل على الجهات الحكومية

الشاهين: ربط إقامة أبناء الكويتيات بصلاحية جواز السفر

تقدم النائب أسامه الشاهين باقتراح برغبة «بربط مدة إقامة أبناء الكويتيات الذين يعاملون معاملة الكويتيين بتاريخ صلاحية جواز السفر أو الوصول إلى السن القانوني أو أيهما أبعد، وليس لمدة سنة واحدة».

وأشار الى أنه «نظراً لانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد «COVID-19»، قد قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بالتعاون مع وزارة الداخلية بتقليص مدة الإقامة لجميع المقيمين في دولة الكويت إلى سنة واحدة»، مبينا ان الاقتراح هو «ولتخفيف ضغط العمل على الجهات الحكومية، ولتخفيف عبء المراجعة على المواطنات لتجديد إقامات أبنائهن الذين يعاملون معاملة الكويتيين».

كما اقترح أيضا ربط مدة إقامة العمالة المنزلية بتاريخ صلاحية جواز السفر وليس لمدة سنة واحدة».

أسامة الشاهين

حمد المطر: حان الوقت لمواجهة التصحر بعد ضرره على المواطنين

حمد المطر

شدد مقرر لجنة البيئة البرلمانية النائب حمد المطر على ضرورة اتخاذ الحكومة خطوات جادة لمكافحة التصحر. وقال المطر في بيان لجنة شؤون البيئة: يوافق اليوم اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف والذي يحتفل به في 17 يونيو من كل عام لتعزيز الوعي بالتصحر والجفاف، كونهما من اكبر التحديات البيئية الحالية، لافتا ان هذا اليوم يعتبر لحظة فريدة لتذكير الجميع بأن حيادية تدهور الارض يمكن تحقيقها من خلال حل المشكلات والمشاركة المجتمعية القوية والتعاون على جميع المستويات.

وأضاف: أعلنت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر "UNCCD" شعارا لهذه السنة هو "اصلاح النظم الايكولوجية. الاراضي. التعافي. ارض سليمة لاعادة البناء على نحو افضل".

وتابع: حان الوقت لاتخاذ حلول عملية لمواجهة التصحر والجفاف، والكل شاهد وتضرر من موجة الغبار التي اجتاحت البلاد وتضرر وعانى منها كل الكويتيين خاصة سكان المناطق الجنوبية.

وقال المطر ان لجنة شؤون البيئة تبدي استعدادها للاستماع لاي مبادرات تقدم من الحكومة او من اهل الاختصاص للوصول الى حل لهذه المشكلة.